آخر تحديث: 29 تموز/يوليو 2024

# البيانات الوصفية لمؤشر أهداف التنمية المستدامة

**(Harmonized metadata template - format version 1.1)**

## 0. معلومات المؤشر (SDG_INDICATOR_INFO)

### 0. a. الهدف (SDG_GOAL)

الهدف ٥: تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين كل النساء والفتيات

### 0.b. الغاية (SDG_TARGET)

الغاية ٥-أ: إجراء إصلاحات لمنح المرأة حقوقا متساوية في الموارد الاقتصادية، وكذلك إمكانية حصولها على حق الملكية والسيطرة على الأرض وغيرها من الممتلكات، وعلى الخدمات المالية، والميراث والموارد الطبيعية، وفقا للقوانين الوطنية

### 0.c. المؤشر (SDG_INDICATOR)

المؤشر ٥-أ-٢: نسبة البلدان التي يكفل فيها الإطار القانوني (بما في ذلك القانون العرفي) للمرأة المساواة في الحقوق في ملكية الأراضي و/أو السيطرة عليها

### 0.d. السلسلة (SDG_SERIES_DESCR)

SG_LGL_LNDFEMOD - الدرجة التي يضمن بها الإطار القانوني (بما في\ذلك القانون العرفي) حقوق المرأة المتساوية ح ب في ملكية الأرض و/أو السيطرة (1= لا يوجد دليل حتى 6= أعلى مستويات الضمانات) [٥-أ-٢]

### 0.e. تحديث البيانات الوصفية (META_LAST_UPDATE)

29 تموز/يوليو 2024

### 0.f. المؤشرات ذات الصلة (SDG_RELATED_INDICATORS)

الهدف 1، على وجه التحديد المؤشر ١-٤-٢، والهدف 5، على وجه التحديد ٥-أ-١ و ٥-١-١

### 0. g. المنظمات الدولية المسؤولة عن الرصد العالمي (SDG_CUSTODIAN_AGENCIES)

منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة (فاو) (FAO)

## 1. الإبلاغ عن البيانات (CONTACT)

### 1.A. المنظمة (CONTACT_ORGANISATION)

منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة (فاو) (FAO)

## 2. التعريف والمفاهيم والتصنيفات (IND_DEF_CON_CLASS)

### 2.A. التعريف والمفاهيم (STAT_CONC_DEF)

**التعريف:**

يجمع المؤشر ٥-أ-٢ كافة أهداف السياسة الوطنية ومسودة الاحكام والاحكام القانونية الوطنية والتشريعات التنفيذية التي تعكس الممارسات الجيدة في ضمان مساواة حقوق المرأة في ملكية الاراضي و/أو السيطرة عليها.

يقيس المؤشّر ٥-أ-٢ مستوى ضمان المساواة للمرأة في حقوق ملكية الأراضي و/أو السيطرة عليها في الإطار القانوني الوطني لبلدان مختارة. ويُقاس التقدّم المحُرز نحو تحقيق هذه المساواة باختبار الإطار القانوني للبلد المعني استناداً إلى ستة مؤشّرات بديلة. وقد استُمدَّت هذه المؤشّرات من القانون الدولي والممارسات الجيدة المقبولة دولياً، ولا سيّما اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة التي صدّق عليها 189 بلداً، والخطوط التوجيهية الطوعية بشأن الحوكمة المسؤولة لحيازة الأراضي ومصايد الأسماك والغابات في سياق الأمن الغذائي الوطني التي اعتمدها أعضاء لجنة الأمن الغذائي العالمي بالإجماع في عام 2012.

ويُقاس هذا المؤشّر من خلال المؤشّرات البديلة الستة التالية:

- المؤشّر البديل A: إلزامية التسجيل المشترك للأراضي أو التشجيع عليه من خلال الحوافز الاقتصادية.
- المؤشّر البديل B: إلزامية الحصول على موافقة الزوجة أو الزوج على معاملات الأراضي.
- المؤشّر البديل C: المساواة في حقوق النساء والفتيات في الميراث.

- المؤشّر البديل :D تخصيص الموارد المالية لزيادة ملكية المرأة للأراضي والسيطرة عليها.
- المؤشّر البديل :E توفير الحماية الصريحة لحقوق المرأة في الأرض في النُظُم القانونية التي تعترف بحقوق الحيازة العرفية للأراضي.
- المؤشّر البديل F: تخصيص حصص إلزامية للمرأة في مؤسسات تنظيم الأراضي وإدارتها.

**المفاهيم:**
يرصد هذا المؤشّر التقدُّم المُحرز نحو تطبيق الإصلاحات القانونية اللازمة لضمان حقوق المرأة في ملكية الأرض (بما في ذلك القوانين العرفية) و/أو السيطرة عليها .
يتطرّق المؤشّر ٥-أ-٢ إلى القانون العرفي، وإدراج هذا البعد يكتسب أهمية بالغة. ففي العديد من السياقات التي تعتمد هذه النُظُم، تفتقر المرأة إلى حقوقها في ملكية الأرض، أو أن حقوقها غير مضمونة. لكن، في ظل التنوّع الهائل في الأعراف والمعايير الاجتماعية التي تحكم النُظُم العرفية لملكية الأراضي، وطبيعتها غير المدوّنة، يتمثّل التحدّي الرئيسي في تقييم وجود هذه المؤشّرات البديلة في القوانين العرفية للبلدان. لمعالجة هذه المسألة، يُقترَح أن يقتصر النظر في البعد العرفي على الحالات التي يعترف فيها الإطار القانوني الرسمي للبلد بالحقوق العرفية لحيازة الأراضي .
يتناول المؤشّر أيضاً حق ملكية الأراضي و/أو حق السيطرة عليها، وهما بعدان حاسمان في ما يتعلّق بحقوق المرأة في ما يتعلّق بالأراضي، ولكنهما مختلفان. وتشير ملكية الأراضي إلى الحقّ المعترف به قانوناً في حيازة الأراضي، واستخدامها، ونقل ملكيتها، فيما يرتبط مفهوم السيطرة على الأرض بالقدرة على اتخاذ القرارات اللازمة بشأن الأراضي المملوكة.
التعريفات الرئيسية هي التالية:

الأراضي
يُعرَّف مفهوم الأراضي على أنه جميع الممتلكات غير المنقولة، من قبيل المنزل، والأرض التي يُبنى عليها المنزل، والأرض التي تستخدم لأغراض أخرى، مثل الإنتاج الزراعي. كما يشمل هذا المفهوم أيّ من الهياكل الأخرى المبنية على الأرض لتلبية الأغراض الدائمة. وعادةً ما تستخدم الأطر القانونية مصطلحي "الممتلكات غير المنقولة" أو "الممتلكات الثابتة" عند الإشارة إلى الأراضي.

حيازة الأراضي
وتعرّف "حيازة الأراضي"، بأنها الحق المعترف به قانوناً في حيازة الأراضي واستخدامها ونقل ملكيتها. وفي نُظُم الملكية الخاصة، فإن حق ملكية الأراضي يشبه حق الملكية المطلقة. وفي النُظُم حيث الأراضي مملوكة للدولة، يشير مصطلح ملكية الأرض إلى امتلاك حقوق شبيهة بالحقوق التي تنصّ عليها نُظُم الملكية الخاصة، مثل عقود الإيجار الطويلة الأمد أو حقوق الإشغال أو الاستخدام الممنوحة من الدولة إلى المستخدمين، وهي حقوق قابلة للتحويل وقد تمتد على عقود عدّة (99 عاماً مثلاً).

السيطرة على الأراضي
يشير مصطلح "السيطرة على الأراضي" إلى القدرة على اتخاذ القرارات الخاصة بملكية الأراضي. وقد يشمل مفهوم "السيطرة على الأراضي" الحق في اتخاذ قرارات بشأن كيفية استخدام الأراضي، بما في ذلك نزع المحاصيل التي ينبغي زراعتها.

الحقوق العرفية في حيازة الأراضي
تشير الحيازة العرفية للأراضي إلى مجموعة الأحكام والمؤسسات التي تنظّم عمليات حيازة الأراضي والموارد الطبيعية، وإدارتها، وكيفية استخدامها، والتعامل معها في إطار النُظُم القانونية العرفية.

النُظُم القانونية العرفية
النُظُم القانونية العرفية هي نُظُم قائمة على المستوى المحلّي أو المجتمعي لم تضعها الدولة، بل تستمد شرعيتها من القِيَم والتقاليد الخاصة بالشعوب الأصلية والجماعات السكانية المحلية. وقد يعترف النظام القانوني المعتمد في البلد بالنُظُم القانونية العرفية أو لا يعترف بها .

إطار القوانين والسياسات
يتألف الإطار القانوني والسياسات من مجموعة من الأدوات القانونية والسياساتية المتاحة للجمهور والتي تحكم شؤون الأراضي والأسرة السارية عند إجراء التقييم، بما في ذلك الدستور والتشريعات والسياسات الأولية والثانوية. ويشمل النظم القانونية العرفية حيث تم الاعتراف بها من قبل القانون التشريعي.

قوانين الأحوال الشخصية
يُعرف قانون الأحوال الشخصية بأنه مجموعة من المعايير والقواعد المدوَّنة التي تنطبق على مجموعة من الأشخاص الذين يتّبعون عقيدة دينية مشتركة في ما يتعلّق بالمسائل الشخصية. وعادةً ما تغطّي هذه القوانين العلاقات الأسرية والزواج والميراث. ويمكن استخدام هذا المصطلح بالتبادل مع "القوانين الدينية."

التشريعات الأساسية
تشير التشريعات الأساسية إلى '1' القوانين أو الأحكام المُعتمدة رسمياً على الصعيد الوطني بموجب إجراء برلماني رسمي يخلُص إلى إقرار القوانين (في النُظُم البرلمانية)؛ '2' الأحكام الأخرى التي تتمتّع بقوة القانون والمعتمدة رسمياً على الصعيد الوطني، مثل المراسيم بقوانين والمراسيم التشريعية وغيرها من القوانين (في النُظُم البرلمانية)؛ '3' الصكوك القانونية الأخرى التي تُقَرّ رسمياً من قِبل هيئة تشريعية، مثل الأوامر أو المراسيم الرئاسية أو المَلَكية (في النُظُم غير البرلمانية أو النُظُم التي تشمل سلطة تشريعية إضافية إلى جانب البرلمان). وفي جميع الحالات، تتمتّع التشريعات الأساسية بقوة القانون، وهي تشريعات مُلزمة. ولأغراض هذا التقييم، تتضمن التشريعات الأساسية أيضاً الدستور .

التشريعات الفرعية (أو الثانوية)
تشمل التشريعات الفرعية كل من الصكوك القانونية الفرعية أو المفوَّضة أو المشتَقة التي لها قوة القانون، وهي ملزمة ولا تتعارض مع التشريعات الأساسية. وعادةً ما تضطلع السلطة التنفيذية بإقرار التشريعات الفرعية؛ مثل الأنظمة، والقواعد، والقوانين الداخلية، والقرارات، والتوجيهات والتعميمات والأوامر، والمراسيم التنفيذية.

التسجيل المشترك
يشير التسجيل المشترك إلى الحالات التي يتمّ فيها إدخال أسماء كلا الزوجين أو الشريكين غير المتزوجين في السجل العقاري باعتبارهما المالكين أو المستخدمين الرئيسيين للأرض المسجّلة. يُعدّ التسجيل المشترك شكلاً من أشكال الحيازة المشتركة للأرض، أي عادةً الإيجار أو الإشغال المشترك. وفي النُظُم القانونية التي تعتمد إطاراً محدّداً لتمليك الأراضي، عادةً ما يُشار إلى التسجيل المشترك باسم "التمليك المشترك ."

الأزواج غير المتزوجين
يُقصد بالأزواج غير المتزوجين الأزواج الذين يعيشون معاً في علاقة حميمة (المُساكنة)، ولكنهم غير متزوجين وفقاً لقانون الزواج المعمول به في البلد. وغالباً ما يشير هذا المصطلح إلى الأزواج المتزوجين بموجب العرف أو القوانين الدينية، لكنها زيجات غير مُعترف بها أو تُعتبر غير مطابقة لمتطلّبات القانون الرسمي. كما قد يشير هذا المصطلح إلى العلاقات التي تعترف بها الدولة ولكنها لا تُعتبر زواجاً رسمياً، مثل الشراكات المدنية والعلاقات القائمة بحكم الواقع المسجّلة لدى الدولة. وكثيراً ما يستخدم مصطلح "الأزواج غير المتزوجين" بالتبادل مع "زيجات بحكم الواقع" أو "زيجات بالتراضي" أو "زيجات غير رسمية". ويُشار إلى كل من الزوجين غير المتزوجين باسم "الشريكين."

المعاملات الخاصة بالأراضي
لمنهجية المؤشّر، تُعرف المعاملات الخاصة بالأراضي بجميع المعاملات الرئيسية المتعلّقة بالأراضي، ولا سيّما عمليات بيع الأراضي ورهنها .

الميراث
يعرف الميراث بأنه الممتلكات التي تنتقل عند وفاة المالك إلى الوريث أو للأشخاص الذين يحقّ لهم أن يرثوا.

تركة المتوفّى
تشمل تركة المتوفّى كافة الحقوق والمصالح والاستحقاقات القانونية، وأي نوع من الممتلكات (وليس الأرض فقط) التي كان يملكها الزوج أو الشريك المتوفّى وقت الوفاة، وتُستبعد منها الإلتزامات. ووفقاً للنظام القانوني المتّبع، قد تُستبعد الممتلكات الزوجية بالكامل من حساب تركة المتوفّى، أو تُدرج نسبة 50 في المائة من حصة المتوفّى في الممتلكات الزوجية .

المساواة بين الأبناء والبنات في حقوق الميراث

تتطلب حقوق الميراث المتساوية للأبناء والبنات أن يكون قانون الميراث بدون وصية إما محايدًا بين الجنسين أو ينص على نفس الرتبة والمساواة في الميراث للأخوة والأخوات (أو البنات والأبناء).

## B.2. وحدة القياس (UNIT_MEASURE)

نسبة البلدان التي يضمن بها الإطار القانوني (بما في ذلك القانون العرفي) حقوق المرأة المتساوية في ملكية الأرض و/أو السيطرة هي وحدة قياس التقدم على المستوى العالمي و/أو الإقليمي.

وعلى المستوى الوطني، "يقيس" المدى الذي يحمي به الإطار القانوني والسياسي حقوق المرأة في الأرض ضد ستة بدلاء محددة لرصد مؤشر ٥-أ-٢. وفقاً لعدد البدلاء التي تم تحديدها، يتم تصنيف البلدان في نظام نطاق يتراوح من 1 = لا يوجد دليل إلى 6 = أعلى مستويات الضمانات.

## c.2. التصنيفات (CLASS_SYSTEM)

البدائل الستة مستمدة من القانون الدولي والممارسات الجيدة المقبولة دولياً، ولا سيما اتفاقية القضاء على التمييز ضد المرأة (CEDAW) التي صادقت عليها 189 دولة، والمبادئ التوجيهية الطوعية للإدارة المسؤولة لحيازة مصايد الأسماك والغابات (VGGT ) بالإجماع من قبل أعضاء لجنة الأمن الغذائي (CFS) في عام 2012.

# 3. نوع مصدر البيانات وطريقة جمع البيانات (SRC_TYPE_COLL_METHOD)

## a.3. مصادر البيانات (SOURCE_TYPE)

مصادر البيانات لقياس المؤشر ٥-أ-٢ هي النسخ الرسمية للسياسات الوطنية والقانون الأساسي والتشريعات الثانوية التي يجب أن تكون متاحة للجمهور. وبشكل أكثر تحديداً، تشمل القوانين ذات الصلة ما يلي: الأرض، والأسرة، والزواج، والميراث، وتسجيل الأراضي، وقوانين المساواة بين الجنسين والدستور، والإصلاح الزراعي. وتشمل السياسات المتعلقة بالأراضي والزراعة والمساواة بين الجنسين.

## b.3. طريقة جمع البيانات (COLL_METHOD)

الإبلاغ الرسمي عن هذا المؤشّر، يبلّغ فقط عن المؤشّرات البديلة المشمولة في القوانين الأساسية و/أو القوانين الفرعية التي تتّصف بطابع مُلزم. الاستثناء الوحيد لهذه القاعدة هو المؤشّر البديل D حيث يُنظَر أيضاً في البرامج الوطنية إصلاح الأراضي/الإصلاح الزراعي الوطنية أو منح سندات الملكية النطاق لغرض التقييم. لكن، لإجراء تقييم مُجدٍ، يُنظر أيضاً في السياسات المهمة بالنسبة إلى التحليل، وهي سياسات تمثّل الأسس القانونية للمبادئ التي تبيّن الاتجاه الذي يسعى البلد إلى سلوكه. كما أن هذه السياسات كثيراً ما تقترح الإصلاحات الواجب اعتمادها في الإطار القانوني. وبهذا المعنى، إذا اشتملت هذه الصكوك على المؤشّرات البديلة، فإنها خطوة هامة نحو إطار قانوني أكثر مراعاة لقضايا المساواة بين الجنسين.

يتم استخراج البيانات مباشرة من القوانين السارية عند إجراء التقييم. ويستتبع جمع/توفير البيانات تقييم القوانين ذات الصلة لتحديد ما إذا كانت البائل الست موجودة أم لا في الإطار القانوني. وبالنسبة إلى البديل D و البديل F، في حالة عدم تحديد أحكام في الإطار القانوني والسياساتي، يمكن اعتبارهما حاضرين بنفس القدر إذا كانت الإحصاءات الوطنية الرسمية تبين أن 40 في المائة على الأقل من الذين يملكون أو لديهم حقوق مضمونة في الأرض هم من النساء. تُستخلص البيانات مباشرة من القوانين السارية في الوقت التي يجري فيه التقييم. يستلزم جمع البيانات/توفيرها تقييم القوانين ذات الصلة لتحديد ما إذا كان الإطار القانوني يتطرّق إلى هذه المؤشّرات البديلة الستة أم لا. تُجمع البيانات في استبيان إلكتروني ينظَّم على النحو التالي:

**القسم الأول: التعليمات العامة**

- المعلومات الخاصة بالمُجيب
- تعليمات لملء الاستبيان

**القسم الثاني: التقييم القانوني**

- قائمة مرجعية بالأدوات القانونية والسياسات ذات الصلة بالتقييم لتوجيه الخبير في تحديد المؤشّرات البديلة في الإطار القانوني وسياسات البلد المدروس.
- النموذج 1 "السياسات والأدوات القانونية، بما في ذلك الأحكام المناسبة للمؤشّر البديل (x)". يشمل هذا النموذج مجموعة من الأسئلة التي يجب الإجابة عليها ب(نعم أو لا) لتحديد ما إذا كان المؤشّر البديل مدرجاً في الإطار القانوني والسياسات العامة. وتقدّم تفاصيل الأدوات التي تتضمن المؤشّر البديل في هذا النموذج.
- النموذج 2 "نتائج التقييم – المؤشّر البديل (x)". يلخّص هذا النموذج نتائج التقييم لكلٍ من المؤشّرات البديلة.

**القسم الثالث: ملخص التقييم (النتائج الوطنية)**

لإكمال تقييم المؤشّر ٥-أ-٢، على الخبراء القانونيين الوطنيين دراسة الإطار القانوني والسياسي الوطني، واستكمال الاستبيان الإلكتروني باتّباع المبادئ التوجيهية المنهجية. وتُنجز هذه العملية على ثلاث خطوات تُكرر لكل مؤشّر بديل.

1. تُجمع كافة وثائق السياسيات والوثائق القانونية المناسبة، وذلك باستخدام القائمة المرجعية الواردة في دليل الاستبيان
2. باستخدام المبادئ التوجيهية المنهجية التفصيلية، يُحدّد ما إذا كان المؤشّر البديل مُدرج في الإطار القانوني والسياسات العامة، وفي أيّ من الأدوات المستخدمة.
3. يُملأ الاستبيان لكل مؤشّر بديل، مع الإشارة إلى الأدوات والأحكام ذات الصلة حيث كان بديل موجودًا في النموذج وأي معلومات ذات صلة أو استثناء مرتبط مباشرة بالبديل في مربع المعلومات الإضافية (النموذج 2) مثل السياسات و/أو المعتمدة الفواتير. قم بتضمين ارتباط تشعبي لنص الصك القانوني والسياسي

بعد إنهاء هذه الخطوات الثلاث لجميع المؤشّرات البديلة، تضطلع المؤسسة الوطنية المعنية بتحديد مستوى ضمان حقوق متساوية للمرأة في ملكية الأراضي و/أو السيطرة عليها في الإطار القانوني الوطني لبلدان مختارة، استناداً إلى عدد المؤشّرات البديلة المحدّدة.

ويُرسل الاستبيان الذي تم ملؤه إلى منظمة الأغذية والزراعة للتحقّق من جودته، وتقديم التقارير العالمية إلى أمانة الأمم المتحدة العامة لأهداف التنمية المستدامة.

## C.3. الجدول الزمني لجمع البيانات (FREQ_COLL)

وبما أن إصلاحات السياسات العامة والقانون تستغرق عادة وقتاً طويلاً، ينبغي للبلدان ألا تقدم تقارير عن هذا المؤشر إلا كل أربع سنوات. غير أنه إذا تعرضت البلدان التي قدمت تقاريرها بالفعل لإصلاحات قانونية غيرت درجاتها، فينبغي لتلك البلدان أن ترسل إلى FAO استبيان مستكمل يتضمن التقييم المنقح لمراقبة الجودة وإعادة التصنيف في نظام النطاق.

## D.3. الجدول الزمني لنشر البيانات (REL_CAL_POLICY)

جميع البلدان قادرة على بدء تقديم التقارير في السنة الأولى، حيث أن مصدر البيانات (القوانين والسياسات النافذة عند إجراء التقييم) هو متاح للجمهور في كل منها ويتم "قياس" المؤشر من خلال إجراء تحليل قانوني. وعلاوة على ذلك، يمكن إجراء التقييم من قبل خبير قانوني في إطار زمني قصير للغاية (حوالي 15 يوماً).

## E.3. الجهات المزودة للبيانات (DATA_SOURCE)

يجب على الحكومات تعيّن هيئة وطنية محدّدة تتولّى مسؤولية الرصد والإبلاغ عن المؤشّر ٥-أ-٢. ويجب أن يسترشد تعيين المؤسسة المسؤولة بطبيعة المعلومات المطلوبة ولا سيما الأحكام ذات الصلة من قوانين الأراضي والأسرة. وينبغي للحكومات المعنية أن تسترشد بهذه الخصائص لاتخاذ القرارات الرامية إلى اختيار المؤسسة أو الجهة المسؤولة عن رصد المؤشّر. لذلك، فإن المؤسسات الوطنية الأكثر ملاءمة لهذه المهمة هي المؤسسات ذات الصلة بالأراضي (أي وزارات الأراضي أو المؤسسة الوطنية التي تنظّم شؤون الأراضي)، و/أو المؤسسات الوطنية المعنية بالمساواة بين الجنسين (أي لجان المساواة بين الجنسين أو شؤون المرأة أو وزارات شؤون النوع الاجتماعي).

## F.3. الجهات المجّمعة للبيانات (COMPILING_ORG)

تضطلع منظمة الأغذية والزراعة بجمع البيانات اللازمة لهذا المؤشّر والإبلاغ عنه على الصعيد العالمي. وبعد التحقّق من صحة النتائج وتأكيدها، تقدّم الجهة الوطنية المسؤولة هذا الاستبيان إلى منظمة الأغذية والزراعة. وعند استلام الاستبيان، تُدقّق منظمة الأغذية والزراعة بجودة المعلومات المقدّمة، وتعود إلى المؤسسة الوطنية المسؤولة عن البيانات عند الحاجة إلى توضيحات أو تنقيحات. بعد ذلك، تعمل منظمة الأغذية والزراعة على احتساب المؤشّر استناداً إلى المعلومات الواردة من البلدان، والإبلاغ عن النتائج إلى أمانة الأمم المتحدة العامة لأهداف التنمية المستدامة.

## G.3. التفويض المؤسسي (INST_MANDATE)

حسب المادة الأولى من دستور منظمة الأغذية والزراعة، يطلب من المنظمة أن تقوم بجمع وتحليل وتفسير ونشر المعلومات المتعلقة بالتغذية والأغذية والزراعة http://www.fao.org/3/mp046a/mp046a.pdf
http://www.fao.org/3/K8024E/K8024E.pdf.

# 4. اعتبارات منهجية أخرى (OTHER_METHOD)

## 4.A. الأساس المنطقي (RATIONALE)

يقيس المؤشّر ٥-أ-٢ نسبة البلدان التي يكفل فيها الإطار القانوني (بما في ذلك القانون العرفي) للمرأة المساواة في الحقوق في ملكية الأراضي و/أو السيطرة عليها.
وبتركيزه على الأراضي، يؤكد هذا المؤشّر على أهمية الأرض كمصدر اقتصادي رئيسي يرتبط ارتباطاً وثيقاً بإمكانية الوصول إلى الموارد الاقتصادية والإنتاجية الأخرى، واستخدامها، والسيطرة عليها. فالأرض مدخلاً أساسياً في الانتاج الزراعي، ويمكن استخدامها كضمان للوصول إلى الموارد المالية أو الخدمات الإرشادية أو الانضمام إلى منظمات المنتجين، كمصدر مباشر لتوليد الدخل مباشرة، عند تأجيرها أو بيعها. كما يُعدّ المؤشّر اعترافاً بأن لملكية المرأة للأرض و/أو سيطرتها عليها أهمية بالغة في الحدّ من الفقر، وضمان الأمن الغذائي، وتحقيق الشمولية والأهداف العامة للتنمية المستدامة. وأخيراً، فإن المساواة بين الجنسين في ملكية الأراضي والسيطرة عليها حقٌّ من حقوق الإنسان. فعلى سبيل المثال، تكفل المادة 3 من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية المساواة بين المرأة والرجل، فيما تنصّ المادة 2 على حظر التمييز على أساس الجنس. وتكرّس المادة 26 من العهد الدولي مساواة الجميع أمام القانون، ويمكن تطبيقها للدفاع عن حق المرأة في عدم التمييز والمساواة، تتضمن الحقوق الاقتصادية والاجتماعية أيضاً. كما تُشدد اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة على أن "التمييز ضد المرأة يشكّل انتهاكاً لمبدأي المساواة في الحقوق واحترام كرامة الإنسان."

وتصف الفقرات التالية نطاق المؤشّرات البديلة والأساس المنطقي لكل منها، فضلاً عن مضمونها المحدّد.

يُرجى الرجوع إلى المصطلحات الواردة في الفرع "التعاريف والمفاهيم" من هذه الوثيقة للحصول على التوجيهات اللازمة بشأن معنى المصطلحات المستخدمة في هذه المؤشّرات. ولمعلومات مفصّلة عن الشروط التي تحدّد ما إذا كان الإطار القانوني وإطار السياسات العامة يتضمّن المؤشّر البديل، يرجى الرجوع إلى المبادئ التوجيهية المنهجية "إعمال حقوق المرأة في الأرض في القانون. دليل الإبلاغ عن المؤشّر ٥-أ-٢ من أهداف التنمية المستدامة."

**المؤشّر البديل A: هل التسجيل المشترك للأراضي إلزامي أو يتمّ التشجيع عليه من خلال الحوافز الاقتصادية؟**

ما لم تُدرج أسماء كل من الزوجين في سند أو صك أو شهادة ملكية الأرض، تبقى حقوق المرأة في ملكية الأرض غير آمنة، ولا سيّما في سياق برامج تسجيل الأراضي والممتلكات التي يحوزها الزوجان أثناء فترة الزواج. وينطبق ذلك بصفة خاصة على النساء المتزوجات اللواتي ينفصلن أو يتطلقن أو يهجرّن أو يصبحن أرامل.

ولذلك، يقيّم المؤشّر البديل ما إذا كان الإطار القانوني يتضمن أحكاماً تُلزم بالتسجيل المشترك للأراضي أو تشجّع عليه من خلال حوافز اقتصادية لكل من المتزوجين وغير المتزوجين. ولاعتبار المؤشّر البديل مُدرجاً في السياسات والإطار القانوني وإطار السياسات يكفي أن تنّص هذه الأطر على التسجيل المشترك للمتزوجين على الأقلّ.

**المؤشّر البديل B: هل تنص أطر القوانين والسياسات على إلزامية موافقة كل من الزوج والزوجة على معاملات الأراضي؟**

يمكن أن تؤثر المعاملات الرئيسية للأراضي، مثل البيع أو الرهن العقاري أو تأجير أرض الأسرة أو منزل الأسرة، بشكل مباشر على حقوق المرأة في الأرض إذا لم تشارك في القرارات. ولذلك، فإن متطلبات موافقة الزوج أو الشريك لهذه الصفقة تعزز حقوق سيطرة المرأة على الأرض من خلال حمايتها من الإجراءات الأحادية التي يتخذها الزوج أو الشريك في حالة الأزواج غير المتزوجين. وتساهم الأحكام التي تدعم المساواة في علاقات الزواج والتي تنص على الإدارة المشتركة للممتلكات الزوجية بما في ذلك الأرض، بشكل مباشر في المساواة بين الجنسين في السيطرة على الأرض.

ويبحث المؤشّر البديل ما إذا كانت القوانين الوطنية تنص على موافقة الزوج أو الشريك الإلزامية على معاملات الأراضي. وكما هو الحال بالنسبة إلى المؤشّر البديل A، يشمل التقييم الأزواج المتزوجين وغير المتزوجين على السواء.

ولاعتبار المؤشّر البديل مُدرجاً في السياسات والإطار القانوني يكفي أن تنصّ هذه الأطر على التسجيل المشترك للمتزوجين على الأقلّ.

**المؤشّر البديل C: هل يُعزز الإطار القانوني وإطار السياسات المساواة في حقوق الميراث للنساء والفتيات؟**

الميراث هو أحد القنوات الرئيسية التي تحصل المرأة من خلالها على الممتلكات، وتضمن لها حقوقاً مستقلّة في الأرض. غير أن استمرار الأعراف الثقافية والقانونية التمييزية كثيراً ما يحول دون وصول النساء والفتيات إلى المساواة في حقوق الميراث، وحصولهنّ على الممتلكات على قدم المساواة مع الرجل. كما أن قوانين الأحوال الشخصية، والقوانين العرفية على وجه الخصوص، غالباً ما تُسهم في حرمان النساء من الميراث، أو على الأقلّ من أن ترث حصصاً متساوية. وقد عمدت حكومات عديدة في مرحلة ما بعد الاستعمار إلى أدراج هذه القواعد في الهيكل القانوني الرسمي. وفي بعض الحالات، لا يحق للبنات أن يرثن إلا في غياب قريب ذكر يمكن الوصول إليه.

يبحث المؤشّر البديل C إلى أي مدى تؤسس القوانين الوطنية المتعلقة بالميراث بدون وصية حقوق متساوية في الميراث للأطفال الباقين على قيد الحياة والزوج (الأزواج) على قيد الحياة بغض النظر عن الجنس.
يهدف هذا المؤشّر إلى تحديد ما إذا كان الإطار القانوني وإطار السياسات لبلدٍ معيّن:

1. ينص على المساواة بين الأبناء والبنات في حقوق الميراث وحق الحصول على حصص متساوية.
2. ينص على المساواة بين الأزواج و/أو الشركاء، من إناث وذكور على قيد الحياة، في حق الحصول على حصتهم من تركة الزوج المتوفّى أو الزوجة المتوفّاة، وحق استخدام منزل الأسرة مدى الحياة.

ويجب أن ينص القانون ضمان المساواة في حقوق الميراث للأبناء والبنات والزوج و/أو الشريك الباقين على قيد الحياة ليُعتبر المؤشّر البديل وارداً في أُطر القوانين والسياسات.

**المؤشّر البديل D: هل ينص الإطار القانوني وإطار السياسات على تخصيص الموارد المالية اللازمة لزيادة ملكية المرأة للأرض والسيطرة عليها؟**

إن الإصلاحات القانونية الرامية إلى تعزيز المساواة بين الجنسين في ملكية الأراضي، و/أو السيطرة على الموارد الإنتاجية الأخرى والوصول إليها، لم تُتَرجم دائماً إلى ممارسة عملية. فالسياسات والقوانين المتعلّقة بالأراضي والزراعة، والهادفة إلى تعزيز المساواة بين الجنسين، عادةً ما تتصّف بسوء أو ضعف التنفيذ. ويعزى ذلك جزئياً إلى انعدام أو نقص الموارد المالية اللازمة لتنفيذها.

ولهذا السبب، يهدف هذا المؤشّر البديل إلى تحديد الأحكام القانونية التي تُلزم الحكومات بتخصيص الموارد المالية اللازمة لزيادة ملكية المرأة للأراضي والسيطرة عليها، أو لحصولها على الموارد الإنتاجية، بما في ذلك الأراضي. وغالباً ما تعتبر هذه الأحكام تدابير مبتكرة لدعم حقوق المرأة في الأراضي. وقد دأبت اللجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة على تأييد هذه الأحكام في مداولاتها وتعليقاتها على التقارير الواردة من الدول الأطراف بموجب المعاهدة. ولكي يكون هذا البديل موجوداً، يجب أن يتم ترسيخ الموارد المالية في قانون وطني ينص صراحة على الغرض من تحسين حقوق ملكية الأراضي للمرأة.

وبما أن المؤشّر البديل D يُعتبر « تدبيراً خاصاً»، وفقا للمادة 4 من اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، فإن البلدان التي لا تدرج هذا التدبير في إطارها القانوني، يمكن أن تقدم بيانات إحصائية رسمية تبين، على الصعيد الوطني، أن 40 في المائة على الأقل من الذين يملكون أو لديهم حقوق مضمونة في الأرض هم من النساء لإرضاء الوكيل.

**المؤشّر البديل E: في النُظُم القانونية التي تعترف بالحيازة العرفية للأراضي، هل ينصّ الإطار القانوني وإطار السياسات بشكل صريح على حماية حقوق المرأة في ما يتعلّق بالأراضي؟**

عمدت بلدان كثيرة إلى إدراج حقوق الحيازة العرفية للأراضي في نظامها القانوني الرسمي. وقد ساهم ذلك في إضفاء طابع رسمي على هذه الحقوق. لكن، ما لم يقترن الاعتراف القانوني بالحيازة العرفية للأراضي بحماية صريحة لحقوق المرأة في ملكية الأراضي والسيطرة عليها، فقد يفضي هذا الاعتراف إلى ترسيخ الممارسات التمييزية. كذلك، فإن استخدام أحكام محايدة من حيث النوع الاجتماعي في سياق إضفاء الطابع الرسمي على الحيازة العرفية للأراضي، انعكس في الممارسة العملية تقصيراً في حماية حقوق المرأة. ولتجنّب حدوث ذلك، ينبغي أن يقترن أي اعتراف قانوني بحقوق الحيازة العرفية للأراضي بأحكام صريحة لضمان حماية حقوق المرأة في ما يتعلّق بالأراضي.

ويقيّم المؤشّر البديل E ما إذا كان الدستور، و/أو أي قانون آخر يعترف بالحيازة العرفية للأراضي، يوفّر حماية صريحة لحقوق المرأة في ملكية الأراضي والسيطرة عليها.

هنا، تجدر الإشارة إلى أن هذا المؤشّر لا ينطبق على البلدان التي لا تُدرج القانون العرفي في إطارها القانوني الوطني، ولن يقيَّم في هذه الحالة عند احتساب المؤشّر. وكما ذُكِر أعلاه، لن يتم النظر في البعد العرفي لهذا المؤشر إلا بعد الاعتراف به قانوناً.

**المؤشّر البديل F: هل ينصّ الإطار القانوني وإطار السياسات على مشاركة المرأة في مؤسسات تنظيم الأراضي وإدارتها؟**

تضطلع المؤسسات ذات الصلة بالأراضي بتنظيم عمليات حيازة الأراضي، وتتولّى مسؤولية إدارتها. وكثيراً ما تُستبعد المرأة من المشاركة في الأنشطة اليومية لإدارة الأراضي على جميع المستويات. وبالتالي، فإن قدرتها على التأثير في عملية صنع القرار تبقى محدودة. كما يُسفر نقص تمثيل المرأة في إدارة الأراضي عن نتائج متحيّزة في عمليات تسجيل الأراضي، ويعرقل مطالبة النساء بحقهن في الأرض، مثلاً من خلال تجاهل حقوق المرأة في الأراضي المشتركة.

ويهدف هذا المؤشّر البديل إلى تحديد الأحكام الواردة في الإطار القانوني التي تنصّ على المشاركة الإلزامية للمرأة (الحصص) في المؤسسات الإدارية والتنظيمية المتّصلة بالأراضي.

وبما أن المؤشّر البديل F يرقى إلى مستوى « تدبيراً خاصاً»، وفقاً للمادة 4 من اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، فإن البلدان التي لا تدرج هذا التدبير في إطارها القانوني والسياساتها، ومع ذلك تقدم بيانات إحصائية رسمية تبين، على الصعيد الوطني، أن 40 في المائة على الأقل من أولئك الذين يمتلكون أو لديهم حقوق مضمونة في الأرض هم من النساء، سوف يفي البديل على قدم المساواة.

## B.4. التعليقات والقيود (REC_USE_LIM)

القانون العرفي.
نظراً لأن القانون العرفي ليس نظاماً قانونياً متجانساً، فإن تقييم ما إذا كان ينص على حقوق متساوية في ملكية الأراضي و/أو سيطرة النساء والرجال يشكل تحدياً كبيراً. ولذلك، تحدد المنهجية أن القانون العرفي لن يعتبر إلا بقدر ما تم الاعتراف به في الإطار القانوني. ومع ذلك فإن هذا يعني أيضا أن بيانات الإبلاغ لا تغطي النظم القانونية التي لم يتم فيها إضفاء الطابع الرسمي على القانون العرفي، بل لا يزال يحكم المسائل المتعلقة بالأسرة والأراضي، وربما يشكل عاملا رئيسيا من عوامل التمييز ضد المرأة. وعلاوة على ذلك، وبالنظر إلى أن القانون العرفي غير موجود في جميع البلدان، فإنه لا ينطبق على الجميع. وقد عالجت المنهجية هذه المسألة عن طريق إنشاء نظام مزدوج لحساب النتائج، يرد شرحه أدناه في القسم الرابع (4).
النطاق الجغرافي.

يتم جمع البيانات لمؤشر ٥-أ-٢ على المستوى الوطني لضمان تمثل النظام القانوني الوطني بشكل مناسب. وهذا يعني أن التقييم المؤشر ٥-أ-٢ لتحديد وجود البدائل يجب أن يركز على الأدوات القانونية والسياسية التي لها سلطة وطنية. وفي البلدان التي لا تملك فيها سلطة صنع القوانين الخاصّة بشؤون الأراضي أو قضايا النوع الاجتماعي السلطة المركزية (أو مشتركة بين الحكومة الوطنية والحكومة دون الوطنية)، قد يتطلب التقييم تحليل القوانين على مستوى الولاية أو المقاطعة. ومع ذلك، لا يمكن إجراء أي بحث على المستوى دون الوطني إلا بعد وضع خرائط وتحليل للأحكام ذات الصلة في الإطار القانوني الشامل على الصعيدين الدستوري والاتحادي من أجل عملية مركزة وفعالة لجمع البيانات.

وفي حال تطلب التقييم جمع البيانات وتحليلها على المستوى دون الوطني، سيتم إنشاء عينة من الولايات أو المقاطعات، بما في ذلك الولايات الأكثر اكتظاظًا بالسكان حتى الوصول إلى 50 في المائة من إجمالي سكان البلد. نظراً لأن النتائج يجب أن تكون لها سلطة على الصعيد الوطني، يجب تحديد مكان البديل في قوانين كل ولاية أو مقاطعة تشكل جزءا من العينة. وإذا لم يكن الأمر كذلك، فإن البديل غير موجود.

## c.4. طريقة الاحتساب (DATA_COMP)

يستلزم الطابع النوعي والقانوني لهذا المؤشّر وضع منهجية دقيقة وواضحة يمكن تطبيقها على الصعيد العالمي بطريقة مجدية .

وينطوي حساب النتائج في سياق المؤشّر على خطوتين: (1) تصنيف البلد وفقاً لعدد المؤشّرات البديلة الواردة في التشريعات الأساسية أو الفرعية للبلد و(2) توحيد جميع النتائج الوطنية لأغراض الإبلاغ العالمي.

**الخطوة الأولى: فئات تصنيف البلدان**

تُصنَّف البلدان وفقاً لإجمالي عدد المؤشّرات البديلة الواردة في التشريعات الأساسية أو الفرعية. نظراً لعدم اعتراف جميع البلدان بحيازة الأراضي العرفية أو القانون العرفي (المرتبط بالبديل E)، فقد تم تطوير نهج مزدوج لحساب النتائج الوطنية:

- بالنسبة إلى البلدان التي لا يُعترف فيها بالحيازة العرفية للأراضي في الإطار القانوني (سواء عن طريق النظام الأساسي أو الدستور)، بصرف النظر عما إذا كانت تُطبّق بحكم الواقع أم لا، فإن المؤشّر البديل (E) قابل للتطبيق، ويُقيَّم البلد من خلال المؤشّرات البديلة الخمس الأخرى .
- وللبلدان التي يُعترف فيها بالحيازة العرفية للأراضي في الإطار القانوني، ويُقيَّم البلد من خلال المؤشّرات البديلة الستة.

يصف الجدول التالي الطريقة المزدوجة لحساب النتائج ونطاقات التصنيف. وكما هو مبيَّن أدناه، في البلدان التي ينطبق فيها القانون العرفي (المؤشّر البديل E) يُشار إلى وجود خمسة أو ستة مؤشّرات بديلة في النطاق نفسه (النطاق 6 - مستويات عالية جداً من الضمانات). ويرجع ذلك إلى ضرورة توفير إمكانية حساب عنصر القانون العرفي ، وهو مكوّن ليس عالمياً ولا يتم إضافة الطابع الرسمي عليه دائماً في النظام القانوني.

الجدول 1. نظام نطاق التصنيف

| نتائج التقييم<br>الأماكن التي ينطبق فيها المؤشّر البديل E نتائج التقييم | نتائج التقييم<br>الأماكن التي لا ينطبق فيها المؤشّر البديل E التصنيف | التصنيف |
|---|---|---|
| لم يرد أي من المؤشّرات البديلة الستة في التشريعات الأساسية أو في التشريعات الأساسية والفرعية | لم يرد أي من المؤشّرات البديلة الخمسة في التشريعات الأساسية أو في التشريعات الأساسية والفرعية | النطاق 1: لا دليل على ضمان المساواة بين الجنسين في ملكية الأرض و/أو السيطرة عليها في الإطار القانوني |
| يرد مؤشّر بديل واحد في التشريعات الأساسية أو في التشريعات الأساسية والفرعية | يرد مؤشّر بديل واحد في التشريعات الأساسية أو في التشريعات الأساسية والفرعية | النطاق 2: ضمانات ضئيلة جداً على المساواة بين الجنسين في ملكية الأرض و/أو السيطرة عليها في الإطار القانوني. |
| يرد مؤشّران بديلان إثنان في التشريعات الأساسية أو في التشريعات الأساسية والفرعية | يرد مؤشّران بديلان إثنان في التشريعات الأساسية والفرعية | النطاق 3: ضمانات ضئيلة جداً على المساواة بين الجنسين في ملكية الأرض و/أو السيطرة عليها في الإطار القانوني |
| ترد ثلاثة مؤشّرات في التشريعات الأساسية أو في التشريعات الأساسية والفرعية | ترد ثلاثة مؤشّرات في التشريعات الأساسية أو في التشريعات الأساسية والفرعية | النطاق 4: مستوى متوسّط من الضمانات على المساواة بين الجنسين في ملكية الأرض و/أو السيطرة عليها في الإطار القانوني. |
| ترد أربعة مؤشّرات بديلة في التشريعات الأساسية أو في التشريعات الأساسية والفرعية | ترد أربعة مؤشّرات بديلة في التشريعات الأساسية أو في التشريعات الأساسية والفرعية | النطاق 5: مستوى عال من الضمانات على المساواة بين الجنسين في ملكية الأرض و/أو السيطرة عليها في الإطار القانوني. |

| | | |
|---|---|---|
| ترد خمسة أو ستة مؤشّرات بديلة في التشريعات الأساسية أو في التشريعات الأساسية والفرعية | ترد جميع المؤشّرات البديلة الخمسة في التشريعات الأساسية أو في التشريعات الأساسية والفرعية | النطاق 6: مستوى عال جداً من الضمانات على المساواة بين الجنسين في ملكية الأرض و/أو السيطرة عليها في الإطار القانوني |

في إطار المنهجية يحدّد وزن ترجيحي متساوٍ لجميع المؤشّرات البديلة. ويشير ذلك إلى أن جميع الأبعاد متساوية من حيث أهميتها في تعزيز المساواة بين الجنسين في ملكية الأراضي و/أو السيطرة عليها.

## 4.D. التحقق (DATA_VALIDATION)

وكما هو الحال بالنسبة إلى جميع الغايات والمؤشّرات الخاصة بأهداف التنمية المستدامة، فإن عملية الرصد والإبلاغ عن الغاية ٥-أ هي عملية عالمية النطاق وتقودها البلدان.

وتوفّر المنظمة الدعم التقني اللازم إلى جهات التنسيق المعيّنة والخبراء الوطنيين، وذلك لإجراء التقييم وملء الاستبيان. ولتيسير العملية، تطلع المنظمة أيضاً هذه الجهات المعنية على جميع المواد اللازمة لقياس المؤشّر، بما في ذلك المبادئ التوجيهية المنهجية "إعمال حقوق المرأة في ملكية الأرض في القانون" (https://www.fao.org/3/i8785en/I8785EN.pdf)، والاستبيان، ومنصة برنامج التعلم الإلكتروني (https://elearning.fao.org/course/view.php?id=364). توجد المواد الرئيسية حالياً باللغات الإنجليزية والفرنسية والإسبانية والعربية.

وعند الانتهاء من التقييم، تقدم المؤسسة المسؤولة الاستبيان إلى المنظمة لمراقبة الجودة لضمان استيفاء التقييم للمعايير والعتبات المحددة في المنهجية. ويعاد الاستبيان المستعرض إلى البلد للمصادقة عليه وإرساله رسميا.

## 4.E. التعديلات (ADJUSTMENT)

لا ينطبق

## 4.F. معالجة القيم الناقصة (1) على مستوى البلد و (2) على المستوى الإقليمي (IMPUTATION)

- **على مستوى البلد**

رغم أن يتوقع من جميع الدول الأعضاء أن تقدّم تقاريرها، فقد لا يكون الأمر كذلك. وقد تقدم بلدان مختلفة تقاريرها في أوقات مختلفة، فيما أن عدداً لا يُستهان به من البلدان قد تختار عدم الإبلاغ عن المؤشّر خلال الفترة المشمولة بالتقرير، ما من شأنه أن يؤدي إلى نقص بعض القيَم.

ويتمّ التعامل مع القيم الناقصة بالطريقة التالية:

أ. بالنسبة إلى البلدان التي أبلغت في فترة واحدة فقط، لا تملك منظمة الأغذية والزراعة معلومات بشأن التقدم المُحرز نحو قياس المؤشّر. ومع ذلك، يمكن لمنظمة الأغذية والزراعة أن تتخذ بضع الخطوات الهادفة إلى تخفيف حدّة المشكلة الناجمة عن نقص بعض القيَم. أولا، يمكن لمنظمة الأغذية والزراعة أن تفترض أنه لم يُحرز أيّ تقدم بشأن المؤشّر خلال فترات الإبلاغ والاحتفاظ بنفس النتائج إلى حين تقديم استبيان مراجع.

ب. الطريقة الوحيدة لإدراج البلدان التي لن تبلّغ عن بيانات المؤشّر هي بجمعها في فئة المعلومات الناقصة. وذلك لتعذّر القيام بأي افتراض في ما يتعلّق بوضع قوانين كل بلد. ومع ذلك، من المهم تتبع البلدان التي لا تقدم تقارير بدلاً من حصر التحليل بالبلدان التي تقدم التقارير.

- **على الصعيدين العالمي والإقليمي**

**غير محتسب.** تُحسب المجاميع الإقليمية والعالمية فقط للبلدان التي تتوفّر بشأنها بيانات. ولكن لن يتم التعامل مع البلدان التي تفتقر إلى البيانات اللازمة كما لو كانت مثل البلدان التي تتوفّر عنها بيانات. وتصلُح المجاميع العالمية أو الإقليمية للبلدان التي تقدم التقارير، ولكن ليس بالضرورة للمنطقة ككل أو على الصعيد العالمي ككل. لا يمكن تقدير القيَم الناقصة لفرادى البلدان أو المناطق لاستخلاص المجاميع الإقليمية أو العالمية للمؤشّر، إذ أنه لا يمكن القيام بأي افتراض بشأن وضع القوانين في كل بلد.

## G.4. المجاميع الإقليمية (REG_AGG)

كما ينطبق نظام تصنيف النطاق المستخدم على المستوى الوطني المبين في الجدول 1 على المجاميع الإقليمية والعالمية لهذا المؤشر. بمجرد أن تبلغ 50٪ من دول منطقة معينة رسمياً، يحتسب متوسط درجة منطقة أهداف التنمية المستدامة دون ترجيح الدرجات الوطنية. كما سيتم تصنيف المنطقة إلى مجموعة معينة تعكس مدى اعتراف القوانين الوطنية ذات الصلة بحقوق المرأة في الأرض وحمايتها. وينطبق الشيء نفسه على التجميع العالمي الذي سيحسب على أساس المتوسط الإقليمي غير المرجح/متوسط الدرجة، بمجرد تصنيف 50٪ من المناطق في نطاق معين.

## H.4. المناهج والتوجيهات المتاحة للبلدان بشأن تجميع البيانات على الصعيد الوطني (DOC_METHOD)

المنهجية التي تستخدمها البلدان لتجميع البيانات على الصعيد الوطني (https://www.fao.org/3/i8785en/I8785EN.pdf) وتتضمن الاستبيانات المقدمة إلى البلدان إرشادات وتعاريف وتعليمات.

- الدعم الفني الذي تقدمه المنظمة للممثلين والخبراء القانونيين من المؤسسات المسؤولة المعينة
- منصة التعلم الإلكتروني متاح في أكاديمية التعليم في المنظمة https://elearning.fao.org/course/view.php?id=364

## I.4. إدارة الجودة (QUALITY_MGMNT)

وهذا مؤشّر نوعي وقانوني. لدى تقديم استبيان الإبلاغ من قبل جهة التنسيق في المؤسسة المسؤولة، يقوم الفريق المعني بحقوق ملكية الأراضي، بتقييم الجودة على أساس المبادئ التوجيهية المنهجية. ومن شأن هذا الإجراء أن يضمن استمرار الإبلاغ في جميع البلدان التي تقدم التقارير. وخلال عملية مراقبة الجودة، قد يقدم الفريق المعني بحقوق ملكية الأراضي التابع لمنظمة الأغذية والزراعة توضيحات منهجية لضمان الاتساق مع المبادئ التوجيهية المنهجية.

## J.4. ضمان الجودة (QUALITY_ASSURE)

ويقوم بتقييم القوانين في البداية النظراء الوطنيون والممارسون القانونيون في المجالات القانونية ذات الصلة (الأراضي، وتسجيل الأراضي، وبرامج الأراضي، والممتلكات الزوجية، والإرث، والحصص التي تكفل مشاركة المرأة في هيئات إدارة الأراضي وإدارتها، لجميع أنواع الأراضي - بما في ذلك الأراضي الزراعية والعرفية والمسكن). وتقوم منظمة الأغذية والزراعة بفحص البيانات والتحقق منها. ثم ترسل البيانات إلى جهات التنسيق/النظراء القطريين المعينين لاستعراضها والتحقق منها. يرجى الرجوع إلى القسم 3 أعلاه بشأن نوع مصدر البيانات وطريقة جمع البيانات للحصول على مزيد من التفاصيل.

## K.4. تقييم الجودة (QUALITY_ASSMNT)

انظر القسم D-4. على التحقق. وتستخدم المبادئ التوجيهية المنهجية لوضع معايير تطبق بالتساوي على جميع البلدان لأغراض ضمان إمكانية المقارنة بين البلدان والمناطق.

## 5. توافّر البيانات والتفصيل (COVERAGE)

**توافر البيانات:**
لا ينطبق

**التسلسل الزمني:**
لا ينطبق

**التفصيل:**
لا ينطبق

## 6. المقارنة/الانحراف عن المعايير الدولية (COMPARABILITY)

**مصدر التباين:**
لا ينطبق

## 7. المراجع والوثائق (OTHER_DOC)

http://www.fao.org/gender-landrights-database/ar/

http://www.fao.org/gender-landrights-database/legislation-assessment-tool/ar/

http://www.fao.org/tenure/voluntary-guidelines/ar/

http://www.fao.org/nr/tenure/voluntary-guidelines/en/

http://www.un.org/womenwatch/daw/cedaw/

http://www.fao.org/gender-landrights-database/en/